تريز الخوري

المدير العام للنقل البرّي والبحري: لن نتهاون ولا غطاء سياسيًا على أحد

على الرغم من الخطوات الاصلاحية التي تقوم بها الحكومة، لا يزال ملف الاملاك البحرية المستولى عليها من قبل جهات نافذة خارج اي معالجة جذرية وفاعلة. لذا، فان المطلوب حاليا وضع آليات واضحة وملزمة لضمان استخدامها بشكل منظم، بما يحمي المصلحة العامة ويصونها، ويكفل حق المواطنين في الدخول اليها والاستفادة منها

هذه المساحات المستثمرة من البعض يجب ان تكون متاحة للجميع، لكنها اصبحت اليوم موضوعا حساسا بعد ان فقدت صفتها العمومية، وحرم الناس من حقهم الطبيعي في استخدامها.

تنص المادة الاولى من نظام التشغيل على ان هذه المساحات مخصصة للاستعمال العام، ولا يحق لأي شخص او جهة خاصة اقفالها لمصلحة فردية او تجارية. وهي تقسم الى نوعين: تكون مشغولة بطريقة قانونية عبر مراسيم رسمية، او بطريقة غير شرعية، على ان تشكل في مجمل الاحوال وجهة رئيسية للمغتربين الذين يقصدونها للاستمتاع بالمياه والشمس. علما ان هذه الشواطىء تلعب دورا اساسيا في الحفاظ على النظم الايكولوجية بما في ذلك حماية السواحل من التلوث، والوقاية من انقراض الاسماك لأن المياه الاقليمية تمثل مواقع حساسة للحياة البرية، لذلك فهي تتطلب ادارة دقيقة لضمان التوازن بين التنمية البشرية والحفاظ على البيئة الطبيعية. اضافة الى ذلك، فإنها تحمل بعدا اجتماعيا وثقافيا، وتشكل جزءا من الهوية الوطنية والتراث الشعبي. كما تحتوي بعض المناطق على مواقع اثرية ومحميات طبيعية ذات قيمة تاريخية مما يجعل الاعتناء بها امرا مهما للذاكرة، علما ان ادارة هذه الموارد بطريقة غير مناسبة قد تؤدي الى فقدان هذه الموارد او تدهورها. بالتالي، تعد الشواطئ في لبنان عنصرا مهما يرتبط بالسيادة الوطنية التي تراعي العدالة والمساواة في الاستخدام بين جميع الاطراف، مع التزام الممارسات التي تؤمن القيمة لها وللأجيال المقبلة، بهدف الاستفادة منها بطريقة منظمة ومسؤولة.

"الامن العام" التقت المدير العام للنقل البري والبحري الدكتور احمد تامر.

■ هل لك ان تعرفنا بالقانون الذي يرعى حقوق الاملاك البحرية؟

□ أولا، هذه المساحات تخضع لمنظومة قانونية متكاملة تؤكد انها لجميع اللبنانيين، ولا يجوز بيعها او تملكها او التصرف بها، بل يمكن فقط اشغالها بصورة مؤقتة ووفق شروط الدولة، مع بقاء الحق في الوصول الى البحر مصونا. المرتكز الاساسي هو القرار 144/س الصادر عام 1925، الذي عرف هذا الملك وحدد نطاقه الذي يصل حتى ابعد حد للأمواج الشتاء، وكرس مبدأ عدم قابليته لأن يصبح خاصا ويحق للعموم استعماله. ثم جاء المرسوم رقم 4810 عام 1966 ليضع الاصول التنفيذية لتنظيم استخدامه، محددا شروط منح التصاريح المؤقتة، وآلية احتساب البدلات المالية، وصلاحيات الادارة في الرقابة وسحبها عند المخالفة. اما في ما يتعلق بالتعديات، فقد اتى القانون رقم 2017/64 لمعالجة الاوضاع القائمة قبل عام 1994، من خلال فرض غرامات من دون ان يشكل ذلك تثبيتا دائما، بل تسوية خاضعة للضوابط. وبالتالي، فان اي إشغال يبقى مؤقتا ولا يمنح اي حق مكتسب دائم.

■ هل تملك الوزارة جدولا بالتعديات على هذه الممتلكات؟

□ لدينا قائمة رسمية تستند الى المسح الشامل الذي اجراه الجيش اللبناني عام 1994، والذي شكل مرجعا اساسيا لتحديد واقع الإشغالات القائمة حتى ذلك التاريخ. تعتبر تلك السنة مفصلية، لأنها اعتمدت كنقطة محورية في تطبيق التشريع. كما انه ومن الناحية العملية، يعد اي تعد وقع قبل ذلك الوقت، قابلا للتسوية إذا تقدم صاحبه بطلب ضمن المهلة المحددة المعطاة، شرط دفع الجزاءات من دون الاستملاك لأنه لم يتم فتح الباب امام انتهاكات جديدة، لكن القيود المفروضة صارمة وواضحة.

■ من هي الجهة التي تملك الحق في إعطاء رخص على الشاطئ؟

□ ان الاصدار يتم بموجب مرسوم موافق عليه في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاشغال العامة والنقل، وذلك استنادا الى الاحكام التي تحمل رقم 4810 ويشترط ان يكون المستفيد صاحب العقار الخاص المتاخم مباشرة للمكان المنوي الحصول عليه، بحيث يشكل امتدادا طبيعيا وليس استثمارا منفصلا، الا ان هذا المطلب لا يمنحه اي صلاحية في التصرف اذ يبقى خاضعا لمبدأ الاستعمال العمومي. ومن ثم لا يجوز حرمان أحد من المرور والوصول الى البحر، او الاقفال ووضع المعوقات، كما يجب التقيد بالمساحة المحددة من دون أي توسع خارجها، تحت طائلة سحب الاذونات.

■ ما هي المستندات المطلوبة للرخص؟

□ يجب ان تتضمن تصاميم هندسية دقيقة للمساحات، كذلك تحديد المنشآت المقترحة مع شرح تفصيلي لطبيعتها ووظيفتها، موادها، طرق تنفيذها، ومدى توافقها مع المخططات المعتمدة، بما يضمن السلامة. كذلك من المهم دراسة الاثر البيئي ومدى الالتزام بالمعايير المعتمدة الى جانب تعهد خطي بالتقيد الكامل بعدم التوسع خارج المنطقة المحددة. اما لجهة الرسوم فتحتسب وفقا لتخمينات تشارك فيها وزارة المال، والتنظيم المدني والمديرية العامة للنقل البري والبحري، فيما يصدر المبلغ عن مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري المال والاشغال العامة والنقل، مع إلزام الحائزين على الموافقة التسديد خلال الشهر الاول من كل سنة تحت طائلة فرض الزيادات على المبلغ، واصدار اوامر تحصيل وفق الاصول اللازمة. اما المتابعة الميدانية فتتولاها المديرية المختصة من خلال الكشف الدوري وتنظيم محاضر الضبط.

■ ما هي الاطر التي يجب اعتمادها في الاملاك التي تعتبر غير قابلة للتسوية؟

□ نتخذ قرارا بإزالة التعديات كما استردادها، بما يضمن عودة الشاطئ الى وضعه الطبيعي وفتح المجال للعموم للاستفادة منه. لا يقتصر الهدف من ذلك على التحصيل المادي فقط، بل يتعداه الى الحماية باعتبار المكان للجميع. كذلك من الضروري منع تكريس اي واقع غير مصرح به، بما يصون مصلحة الشرعية على المدى الطويل. كما نهدف ايضا الى المتابعة الفعالة وضمان عدم الانتقائية، والتأكد من ان اي استعمال يجب ان يتم ضمن الاطر والضوابط المطلوبة.

المدير العام للنقل البري والبحري الدكتور احمد تامر.

> **اي استثمار يجب ان يتم بمراسيم قانونية**

■ هل يمكن اعتبار التوسع غير القانوني للمشاريع على الشواطئ جزءا من نظام المحاصصة السياسية؟

□ هذا السؤال يحمل طابعا سياسيا، لكن من موقعنا لا يمكن مقاربة هذا الملف الا من زاوية احترام الانظمة وتطبيقها على كل الاشخاص من دون تمييز. ففي مراحل سابقة، لا سيما قبل نهاية الحرب اللبنانية اي قبل عام 1990، حيث شهدت البلاد ظروفا استثنائية وضعفا في المؤسسات، مما ادى الى حصول وقائع مختلفة على الارض. اما اليوم، فالأمور تغيرت تماما لأن الدولة استعادت دورها التنظيمي، ولا غطاء على أحد، وسوف تطبق القرارات من دون تفرقة.

■ ما هو تأثير المخالفات على كامل الشاطئ؟

□ ما اود التطرق اليه، هو انه من حيث المبدأ، الوضع غير الشرعي لا يؤثر فقط على الموقع المحدد المستغل فقط بل يمتد ليشمل كامل الشريط الساحلي، لما لذلك من تداعيات بيئية، اقتصادية، اجتماعية، واسعة النطاق. اولا قد يؤدي الى الاخلال بالتوازن الطبيعي، بما في ذلك التأثير على التيارات والتربة وانماط التعرية، اضافة الى تقليص للكائنات البحرية والنباتات، مما يضر بالتنوع البيولوجي ويهدد النظم البحرية الحساسة. اما من حيث الامور الاخرى، فان منع الناس من الشواطئ او الحد من حرية استخدامها، يعوقهم ويحرمهم من الاستمتاع بالبحر. هذا الامر لا يمكن التغاضي عنه لأن الدستور يكفله، علما انه يخلق شعورا بعدم المساواة، حيث تتحول المساحات العامة الى امتيازات محدودة لفئة معينة، مما يؤثر سلبا على العدالة الاجتماعية. كذلك لا بد من القول انه يؤدي الى منافسة غير عادلة بين المستثمرين، اذ يتيح للبعض الاستفادة من موارد عامة من دون الالتزام بكل ما هو مطلوب، بينما يتقيد آخرون بما تفرضه الشرعية ويجبرون على دفع الرسوم على الصعد كافة. يجب الاشارة ايضا، الى ان هذا الوضع يضعف مناخ الاستثمار، ويحد من فرص التنمية المستدامة ويؤثر على القطاعات برمتها. لذلك، من الضروري تبني ادارة شاملة تراعي ليس فقط الموقع المباشر للمشروع او النشاط، بل تتطرق الى كامل النظام المحيط به بما يعزز الانتاج ويرفع المستوى الاقتصادي ويحسن الوضع المالي للدولة. ◄

إقتصاد

■ هل يمكن القول ان قوى الامر الواقع او اصحاب النفوذ هم الذين يضربون عرض الحائط كل ما تطالب به السلطة؟

□ اكرر واشدد على عدم وجود أي حصانة لأي جهة كانت، والجميع تحت مظلة القانون. نحن نعمل من دون كلل او ملل لمنع التجاوزات، اذ ثمة تعاون قائم وفعال بين الوزارات لا سيما الاشغال العامة والنقل، والعدل ممثلة بالنيابات العامة، والداخلية والبلديات وذلك عبر اجهزتها المختصة. وهنا لا بد من ذكر مفارز الشواطئ التي تقوم بواجبها، كما انها تمنع اي تعد فور وقوعه. نحن في هذا السياق، كمديرية عامة للنقل البري والبحري، نؤكد دعمنا الكامل للمسابح الشعبية المفتوحة امام العموم، شرط ان تكون منظمة ومضبوطة وتراعي معايير السلامة العامة والبيئية.

■ ما هو الاطار التنظيمي الذي اعتمدته الحكومة لاسترداد الاملاك البحرية المستولى عليها؟

□ اؤكد انه تم وضع الامور في نصابها الصحيح لكي نتمكن من استرداد املاكنا التي لم تستحوذ على تراخيص تضمن حماية الناس والخير العام في الوقت عينه. في هذا السياق، ان اي إشغال يجب ان يكون مبنيا على مراسيم صادرة عن الجهات المختصة، مع التزام تسديد البدلات ضمن المهل المحددة والحفاظ على كل الشروط المقررة. المستثمرون الذين يلتزمون هذه الاصول القانونية يمكنهم ممارسة نشاطهم ضمن الحدود المسموح بها، بما يسهم في تعزيز السياحة، تحريك الاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل للمجتمع. اما بالنسبة الى الإشغال غير القانونية، فان الدولة تعتبر ذلك مخالفة واضحة، وتستند في استردادها الى قوانين محددة تتيح لها فرض الاجراءات لإزالة كل الشوائب واستعادة الاراضي او الشواطئ المحتلة. يشمل ذلك ايضا آليات التدقيق، لضمان عدم تجاوز الحدود المرسومة، او الاستفادة من الموارد العامة. نركز ايضا على تحقيق تناغم بين حماية المؤسسات الشرعية ودعم المستثمرين في قطاع السياحة والخدمات البحرية. إذا، ان الهدف النهائي هو التنظيم بما يضمن الاستدامة الدائمة، ويحقق العدالة بين جميع الاطراف والفئات، كما انه يمكننا من تحصيل مستحقاتنا والحفاظ على مواردنا كركيزة اساسية لشبابنا الصاعد.

> **ننظم العمل ونمنع ايا كان من استغلال نفوذه**

■ كيف تخططون لتحقيق اهدافكم المستقبلية في ظل التحديات الراهنة، وما هي الاولويات التي ستسعون لانجازها؟

□ تؤكد وزارة الاشغال العامة والنقل، التي تعمل بتوجيهات وزير الاشغال العامة والنقل فايز رسامني، انها ترفع مستوى ادارة الاملاك البحرية وتقوم بتحديث آليات متابعتها وتنظيمها. في هذا السياق، تم اعداد دفتر شروط لتكليف استشاري متخصص لإجراء مسح جديد وشامل بهدف تحديد أكثر دقة لحجم الإشغالات والتعديات القائمة، استنادا الى معايير تقنية حديثة وخرائط دقيقة. كما ستكون هناك اعداد دراسات معمقة لآلية احتساب البدلات، بهدف ضمان الشفافية في الاجراءات وتطبيق العدالة بين جميع الاطراف المعنية، بما يعزز التنمية المستدامة ويؤمن الحقوق للجميع في الاستفادة من هذه الموارد. ما سوف نقوم به، يعكس الاهداف الاجتماعية والاقتصادية التي قد تعطي مزيدا من الوضوح في شأن القيم الاساسية التي يحتفظ بها عند تطبيق هذه السياسات، وبين ضرورة تشجيع الاستثمار المنظم. ما نصبو اليه، يكمن في ان الهدف هو الوصول بشكل سريع الى تأسيس نموذج متكامل للإدارة الحديثة يقوم على اسس واضحة وثابتة بحيث يحاسب المعتدي. من خلال هذا النهج الذي سنعتمده، يمكن تقوية الروابط، بما يضمن الالتزام ويحول دون الاستغلال غير المشروع، كما يراعي التقدم من جوانبه كافة. وفي الوقت نفسه، يدار الشاطئ بكفاءة، ويساهم في تشغيل اليد العاملة، بما يحقق المنفعة العليا ويلزم اصحاب رؤوس الاموال بالقواعد التي يجب اعتمادها والمحافظة عليها.

HIGH Quality
السلّة الأوفر بلبنان
سوبّر ماركت
رمّال الأصلي
ابو عامر
رمال الأصلي
Rammal Original
تحويطة الغدير
برج البراجنة
الرويس
الجاموس
سانت تيريز
بوليفار كميل شمعون
الطيونة بيروت مول
الجناح
خلدة
غازية-سينيق
الهلالية
الصرفند
صور - الحوش
كفرا
كفردونين
تول - حاروف
كفرجوز
زحلة-حمرا بلازا
شتورة
قب الياس